الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-59450 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (A/56/203 وA/56/222-S/2001/736 و A/56/342-S/2001/852 وA/56/453 وA/56/488)

١ - **السيدة همام** (مديرة مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح)، تلت بيان الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

٢ - وقالت إن التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح (A/56/453) والتقرير الثاني للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح (A/56/342-S/2001-852)، المقدمين في وقتٍ واحد إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في عام ٢٠٠١، يُكمل أحدهما الآخر وينبغي أن يُنظرَ فيهما معاً خلال المداولات بشأن هذا البند.

٣ - وأضافت تقول إن الممثل الخاص بيَّن، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في السنة الفائتة، أن جدول أعماله لولاية مكتبه في فترة السنوات الثلاث الثانية سيركز على بناء حركةٍ اجتماعية وسياسية عالمية من الوعي والضغط والحماية للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وعلى تدعيم المكتسبات التي تحققت خلال الولاية الأولى. وإن تلك الرؤية قد تُرجمت إلى خطة عمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣.

٤ - وأضافت إنه بغية تنفيذ المبادرات بأكثر الطرق فعالية، من الضروري بالنسبة للمكتب أن تكون لديه الموارد الكافية من الموظفين. ولا بد من موظفين إضافيين؛ ووفقاً لذلك، تم ملء عدة وظائف جديدة وسيتم ملء وظائف أخرى قريباً.

٥ - واستطردت قائلةً إنه منذ بداية ولاية الممثل الخاص، حدد مكتبه الحاجة إلى ملء الثغرات في المعرفة الضرورية بشأن طبيعة ونطاق أثر الصراع المسلح على الأطفال وكذلك إلى تحقيق تنسيق ونشر للمعرفة المتاحة بشأن هذه المسألة. وقد تقرر أنه ينبغي ملء الثغرات المعرفية في مجالات أربعة: الاتجاهات الحديثة في الحرب التي تؤثر على الأطفال؛ والبيانات الموثوقة بشأن الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح؛ القواعد والقيم الثقافية ذات الصلة بحماية الأطفال والنساء في أثناء الصراعات المسلحة؛ وتقييم أثر البرامج والدروس المستفادة. وقالت إن مكتبه قام، برعايةٍ من حكومة إيطاليا، وبالتعاون مع مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بعقد حلقة عمل في فلورنسا في تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد حققت حلقة العمل، التي حضرها ممثلون عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ومعاهد البحث والجامعات في أنحاء العالم، أهدافها الرئيسية المتمثلة في وضع جدول أعمالٍ وخطة عمل للبحث بشأن أثر الصراع المسلح على الأطفال؛ وتعبئة شبكة من الأبحاث تُعمِّق الاتصالات عبر مختلف المؤسسات ومختلف جماهير المهتمين بهذا الموضوع؛ وكفالة أن تكون نتائج الأبحاث ومنتجاتها مستجيبةً للاحتياجات العملية ويمكن أن تساعد في إعطاء دوائر صنع القرار واتخاذ التدابير المعلومات الوافية وتعزيزها.

٦ - واستأنفت تقول إن مكتب الممثل الخاص اقترح تشكيل فريقين عاملين مشتركين بين الوكالات وغير رسميين يُقصد منهما خدمة قضية حماية الطفل ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. والهدف من الفريق العامل الأول، الذي انعقد بصورةٍ مشتركة بين مكتبه وإدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة

الشؤون السياسية، هو تعزيز المبادرات الجارية بإدماج حماية الطفل في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. والهدف من الفريق العامل الثاني، الذي أنشأه المكتب بالاشتراك مع إدارة شؤون عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة السويدية غير الحكومية رادا بارنين، هو إنتاج مجموعةٍ تدريبية كاملة بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لأغراض جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام ذات الأبعاد المتعددة.

٧ - وأردفت تقول إن المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اضطلعا باستعراض لخبرة مستشار حماية الأطفال في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستخدم نتائج هذا الاستعراض بوصفها مدخلات للفريق العامل غير الرسمي المشترك بين الوكالات بشأن إدماج حماية الطفل في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛ وإن تلك النتائج بدأت بالفعل تؤثر في الكيفية التي يقترح فيها مكتبه واليونيسيف المرشحين للتعيين كمستشارين لحماية الطفل.

٨ - ومضت تقول إن الممثل الخاص، متابعة منه لقرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١)، زار جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ للوقوف عن قرب على حالة الأطفال المتأتية من الصراع الجاري في ذلك البلد. وفي ختام زيارته، التي اجتمع خلالها، من بين جهات أخرى، مع الأطفال المتأثرين بالحرب، والسلطات السياسية والعسكرية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، دعا الممثل الخاص إلى وضع خطة عملٍ لإنهاء تجنيد الأطفال، وقد قبلت بذلك الأطراف في الصراع. وقد أوصى بإدراج حماية الطفل وإعادة تأهيله في برنامج السلام؛ وتوسيع وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوسيع أنشطتها الإنسانية؛ وتوفير موارد كافية ومستدامة لحماية الطفل؛ وتحسين رصد الالتزامات التي تضطلع بها الأطراف في النزاع؛ والتشجيع على اتِّباع نهج دون إقليمي إزاء حماية الطفل؛ وتحسين جمع البيانات والأبحاث؛ وتركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للفتيات؛ وبناء قدرةٍ محلية لحماية الطفل والدعوة؛ وتعزيز القيم التقليدية التي تحمي الأطفال؛ واتخاذ تدابير لإنهاء تدمير الموارد الطبيعية.

٩ - وأضافت قائلة إن المكتب عمل على نحوٍ وثيق طيلة السنة مع الدول الأعضاء، واللجنة التحضيرية، واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية لوضع جدول أعمال بشأن الأطفال والصراع المسلح يُقدَّم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الخاصة بالأطفال. كما أسهم إلى حدٍ بعيد في تقرير الأمين العام المعنون "نحن الأطفال: استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل"، الذي كان، جنباً إلى جنب مع برنامج العمل لحماية الأطفال المتضررين من الحرب، بمثابة أساسٍ للمشاورات فيما بين الوفود التي تعمل على وضع الوثيقة الختامية.

١٠ - وأردفت قائلة إن المكتب قدم عدداً من المقترحات وعقد أفرقة مناقشة بشأن إنشاء وعمل محكمة خاصة لسيراليون، تتعلق خصيصاً بشمول الأطفال في أعمال المحكمة بوصفهم ضحايا أو شهوداً أو مرتكبين لإساءات خطيرة خلال الحرب في ذلك البلد. وبعد نقاش طويل عما إذا كان يمكن تحميل الأطفال مسؤولية وإلى أي حد، تم إدماج مبادئ عدالة الأحداث، مع بنودٍ احترازية، في النظام الأساسي للمحكمة الخاصة. كما استضاف المكتب اجتماعين مع شخصيتين كبيرتين لمناقشة كيفية عمل المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والتوفيق لحماية مصالح الأطفال بطريقة متكاملة ومتعاضدة، تنسجم مع عمليهما المتمايزين والمترابطين.

١١ - واستأنفت قائلة إن مجلس الأمن أبدى قلقه إزاء محنة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح من خلال سبعة قرارات، وعدة بيانات أدلى بها رئيس المجلس، وفي المناقشات المفتوحة. وواصلت عدة منظمات إقليمية ومجموعات بلدان رئيسية، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا ومجموعة الثمانية، تعزيز برنامج الأطفال والصراع المسلح. غير أن من المؤسف أن الوثيقة الخاصة بحماية حقوق الأطفال، لا سيما الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح التي قُدِّمت إلى المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في فيينا، لم تُعتَمد. وإن المكتب سيواصل العمل مع الشركاء المعنيين بغرض تجاوز الصعوبات الحالية في الموافقة على تلك الوثيقة.

١٢ - ومضت تقول إن المكتب واليونيسيف قد شرعا بحملة تستهدف المساعدة على تنفيذ البروتوكول الاختياري للتصديقات العشرة المطلوبة بالسرعة الممكنة، فحتى ذلك التاريخ كان هناك ٨٣ جهة موقِّعة عليه و٦ جهات مُصدِّقة عليه. واستمر أيضاً بذل الجهود للوصول إلى المجتمع المدني والجاليات الدينية والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية وصناع الرأي على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وكان العديد من الأنشطة المضطلع بها يهدف إلى تشجيع الشباب ومنظمات الشباب على المشاركة في الأحداث التي يشترك المكتب في استضافتها مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. وفضلاً عن ذلك، تم إدخال مزيد من التطوير على مبادرة صوت الأطفال في سيراليون، وسيتم الشروع بهذا البرنامج أيضاً في بلدانٍ أخرى.

١٣ - واستطردت قائلة إن اليونيسيف والمكتب اضطلعا بعدد من المبادرات المشتركة، منها توجيه نداءٍ إلى رؤساء الدول والحكومات تحث على التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري، ومتابعة الأنشطة بشأن الالتزامات التي تقطعها الأطراف في الصراع المسلح، والتخطيط لتدابير التعاون بشأن تنفيذ اتفاقية كوتونو للشراكة بين الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ مع الاتحاد الأوروبي؛ كما إن اليونيسيف هي شريك رئيسي في المناقشات بشأن البرنامج البحثي والشبكة التي اقترحها المكتب وتطويرهما.

١٤ - وأردفت تقول إنه يجب، في المستقبل، تعزيز الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات التي تشكلها الصراعات العديدة حول العالم. وإن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر أكدت من جديد على تعقيد هذه الصراعات، وأصدائها الإقليمية والعالمية التي تزعزع الاستقرار، والآثار المادية والنفسية المدمرة التي تنعكس على الأطفال والمراهقين. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لحماية الأطفال والمراهقين خلال كافة مراحل الصراع. وذكرت أنه يجب، على وجه الخصوص، إيجاد طرق أفضل لمنع انحراف الأعراف والقيم التقليدية أو الدينية ومنع تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الصراع، والتشجيع على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعات مسالمة. وإن اعتماد البروتوكول الاختياري هو خطوة أولى هامة لهذه الغاية، وينبغي للدول التي لم تصدق عليه بعد أن تفعل ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية المخصصة للأطفال بغرض كفالة أن تكون شروط بدء نفاذه متوافرة. غير أن التصديق عليه لا يكفي؛ فالتجربة دلَّت أنه على الرغم من الجهود التي

تبذلها بعض الأطراف في الصراع المسلح للتقيد بالالتزامات والواجبات القانونية الدولية، ما زال الأطفال مستهدفين في كثير من الصراعات الجارية. ولذلك فإن هناك حاجةً ماسة لمزيد من توسيع وتعزيز الآليات التي تُعين في الإبلاغ بحيادٍ ومصداقية عن التزام الأطراف في النزاع المسلح بجميع القواعد الدولية والمعايير والالتزامات التي تحمي الأطفال والمراهقين. وإن مثل هذا الإبلاغ ضروري لممارسة الضغط السياسي على الأطراف التي لا تلتزم.

١٥ - وأضافت تقول إن الحاجة تدعو أيضاً إلى مبادرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لحماية الأطفال والمراهقين، ومنها تسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وإدماجهم خلال الصراع وبعده. ويجب أن توفر الدول الأعضاء وكافة الجهات الفاعلة ذات الصلة موارد كافية ومستدامة للبرامج في هذا المجال كي يوجه الأطفال والمراهقون طاقاتهم نحو تعزيز الوفاق والسلام المستدام في المجتمعات التي تمزقها الحروب. وإن المكتب سيواصل العمل بوصفه مؤيداً وحافزاً وميسراً للعمل الهام الذي يتمثل بدعم برنامج العمل بشأن الأطفال والصراع المسلح على المستوي السياسي ومستوى وضع السياسة العامة والبرامج.

١٦ - **السيد روبر فرويد** (وكيل المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة): تكلم بالنيابة عن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فقال إنه على الرغم من أنه كان لا بد من تأجيل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل نتيجةً للأحداث المحزنة لـ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومات ومجموعات المنظمات غير الحكومية للإعداد لتلك الدورة يجب ألا تذهب عبثاً. والحقيقة أن الظروف الجديدة تؤكد على أهمية بناء عالمٍ أفضل وأكثر إنسانيةً.

١٧ - وأضاف يقول إن أكثر من ٨٠ في المائة من نص الوثيقة بشأن "عالم صالح للأطفال" قد تمت الموافقة عليه، وأصبح الاتفاق على المسائل المتبقية في متناول اليد. وقد كانت الآراء التي أعربت عنها الحكومات خلال العملية التحضيرية بمثابة أساس لخطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٥ التي ستُعرض على المجلس التنفيذي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقال إن هذه الخطة تعزز الإدارة المستندة إلى النتائج كما تعزز نهجاً قائماً على أساس حقوق الإنسان إزاء البرمجة. وهي تؤكد من جديد على أهمية اتفاقية حقوق الطفل في جميع أعمال اليونيسيف وتضع خمس أولويات تنظيمية: تعليم الفتيات، وتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة، والتحصين الجديد والمحسن، ومكافحة مرض الإيدز، وتوفير حماية محسنة للأطفال من العنف والاستغلال والإساءة والتمييز.

١٨ - واستطرد قائلاً إن نهج حقوق الإنسان أساسي لأعمال اليونيسيف. وإن التزام منظمة الطفولة باتفاقية حقوق الطفل يعني أنه يحق للأطفال أن يحصلوا على حقوقهم بوصفهم بشراً وأن يحصلوا على الحق في الحماية الخاصة بوصفهم أطفالاً. وإن اليونيسيف وشركاءها يسعون إلى أن تتجلى الاتفاقية في كافة جهودهم في مجال البرمجة لترجمة هذه الاتفاقية من قطعة ورق إلى أداة تحسن حياة الأطفال فعلاً.

١٩ - وأضاف قائلاً إن لجنة حقوق الطفل ما زالت تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التغيرات في القانون والسياسة والممارسة بغرض حماية حقوق الأطفال. غير أنه نظراً لنجاح الاتفاقية، فإن على اللجنة عبء عملٍ يتزايد دوماً وهي تحتاج إلى مزيد من الموظفين الخبراء. ولهذا السبب، فإن اليونيسيف تدعو الدول من جديد إلى قبول التعديل المقترح على المادة ٤٣ من الاتفاقية، الذي سيرفع عدد

أعضاء اللجنة من ١٠ إلى ١٨. وحتى هذا التاريخ، قبلت ١٠٥ دول هذا التعديل وما زال يلزم ٢١ قبولاً آخر؛ وأعرب عن الأمل في أن يتم تحقيق ذلك بحلول نهاية السنة.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن اليونيسيف تؤيد بقوة اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وأعرب عن سروره لأن يعلن أن التصديق العاشر على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية قد قُدِّم مؤخراً من رومانيا. ولذلك فإن البروتوكول سيصبح نافذاً في أوائل عام ٢٠٠٢، مما يشير إلى التزام المجتمع الدولي بمحاربة الانتهاكات المتكررة لحقوق الطفل. وإن البروتوكول الاختياري لاشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة قد حظي حتى الآن بـ٨٥ توقيعاً وستة تصديقات، في حين أن عدداً من عمليات التصديق تجري الآن. وقال إن اليونيسيف تدعو جميع الدول من جديد إلى التصديق على كلا البروتوكولين الاختياريين وإلى إصدار إعلان ملزم يحدد سن ١٨ سنة بوصفه الحد الأدنى لسن التطوع في القوات المسلحة، لتؤكد بذلك التزامها بوضع حدٍ للتضحية بالأطفال.

٢١ - وأردف يقول إن اليونيسيف تعمل على نحوٍ وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام في عمل يومي يُكرس حماية الأطفال في حالات الصراع، وفي إعداد تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الأطفال في الصراع المسلح، وبشأن العديد من المبادرات الأخرى. وإنها حاضرة على الأرض قبل الصراعات وفي أثنائها وبعدها لمساعدة وحماية الأطفال المحصورين في فوضى الحرب. وإن اليونيسيف منشغلة حالياً، في أفغانستان، في مجهود رئيسي لتوفير الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة كالأغذية والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية والثياب الدافئة والتعليم الأساسي. وهي ترسل معونةً إنسانيةً إلى أفغانستان باستعمال الطائرات والشاحنات والحمير لتوزيعها من قبل موظفيها الوطنيين والمنظمات غير الحكومية التي هي شريكات لها على الأرض.

٢٢ - واستطرد يقول إن اليونيسيف وشريكاتها أحرزت، خلال الأشهر الـ١٢ الأخيرة الماضية، تقدماً ملحوظاً في الدفاع عن إخلاء سبيل الأطفال المحاربين ووضع برامج لتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، تم إطلاق سراح ٣٥٠٠ طفل على يد الجماعات المسلحة في السودان وتمت إعادة ضمهم إلى أسرهم مؤخراً. وفي سيراليون، تقوم اليونيسيف بدعم برامج الرعاية وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي إلى الأطفال، وتشجع على تسريح الجنود الأطفال. وقد استفاد من أنشطتها أكثر من ٥٠٠٠ طفل لهم صلة بالقوات المحاربة و ٥٠٠٠ طفل آخر من المختطفين وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر. ويلزم توجيه تركيز إلى الفتيات لمعالجة احتياجاتهن الخاصة في عملية التسريح.

٢٣ - ومضى يقول إن اليونيسيف بدأت أيضاً بالعمل مع الحكومات والمجتمع المدني في عدد من البلدان لرفع مستوى الوعي بالأثر الإنساني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما على الأطفال. وظلت اليونيسيف في أنشطتها المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح تسترشد بتقرير جراسا ماشيل وأعرب عن سروره في أن يعلن أن تقريرها بشأن التقدم المُحرز منذ تقريرها لعام ١٩٩٦ سيُنشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢٤ - واستأنف قائلاً إن الأطفال هم الضحايا الأولى للفقر، لكنه إذا استثمر المجتمع الدولي في مستقبلهم فإنهم

يملكون أيضاً مفتاح القضاء على الفقر. وإن اليونيسيف قامت، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بحث الحكومات على تخصيص مزيد من الموارد للخدمات الاجتماعية الأساسية للأطفال، كالصحة والتعليم. وإن الفقر لا يمكن أن يُقضى عليه ما لم تُتَح موارد كافية لإقامة برامج اجتماعية مستدامة. وفي المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ركزت اليونيسيف، بشراكةٍ وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على التعليم بوصفه الاستراتيجية الوقائية الرئيسية في مكافحة العنصرية والوصم والتهميش. وواصلت اليونيسيف تأييدها لتحسين الحصول على تعليم جيد، لا سيما بالنسبة للفتيات.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفرت فرصة للتركيز على الأثر غير المتكافئ لهذا الوباء على الأطفال، لأن ما يقارب من نصف جميع حالات العدوى الجديدة تحدث بين الشباب دون سن ١٨ من العمر ولأن ١٠ ملايين شاب يعيشون حالياً مع مرض فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان النامية. وإن اليونيسيف تعمل دون كلل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرهما من الجهات لتحسين الدعم المجتمعي وجعل الوقاية الأولوية العليا في الرد العالمي، مع تأكيد خاص على دور الشباب أنفسهم.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن اليونسيف، جنباً إلى جنب مع حكومة اليابان والمنظمات غير الحكومية التي هي شريكة لليونيسيف، تُحضر للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سيُعقد في يوكوهاما، باليابان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ويُتوقع أن يكون هذا الاجتماع مَعلَماً يركز مزيداً من الاهتمام الدولي على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ويؤدي إلى تعزيز الالتزام السياسي ضد تلك الإساءة الرهيبة لحقوق الطفل. وفي الأشهر القادمة، يجب أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بتحقيق عالمٍ صديق للأطفال. واختتم قائلاً إن الحركة العالمية من أجل الأطفال ستستمر في كونها قوةً دافعة، تدعو الجميع وفي كل مكان إلى العمل لصالح الأطفال. ودعا الجميع إلى العمل معاً لكفالة أن يؤدي تأجيل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل مجرد ضمان لأن تكون الدورة أفضل.

٢٧ - **السيد إندايايه** (مدير مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قال إنه منذ الدورة السابقة للجمعية العامة، وجهت كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل اهتماماً كبيراً نحو الإعداد للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. غير أنه نظراً للأحداث المحزنة لـ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تأجيل الدورة الاستثنائية إلى أجلٍ غير مُسمى.

٢٨ - ومضى يقول إنه حتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، انضم ١٩١ بلداً إلى اتفاقية حقوق الطفل أو صدَّق عليها. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، كانت الجمعية العامة قد اعتمدت بروتوكولين اختياريين جديدين للاتفاقية، فُتحتا للتوقيع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وحتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وقَّعت ٨٥ دولة وصدَّقت ٦ دول على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح؛ ويلزم ١٠ تصديقات ليُصبح ذلك الصك نافذاً. أما البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية فقد وقَّع عليه ٧٨ بلداً وصدَّق عليه بلد عاشر في

ذلك الأسبوع؛ لذلك فسيصبح نافذاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢٩ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالتعديل على المادة ٤٣ (٢) من اتفاقية حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥، والذي من شأنه زيادة عدد أعضاء اللجنة من ١٠ إلى ١٨، فإنه حتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ كانت ١٠٥ دول أطراف قد وافت بإخطار بأنها تقبل بذلك التعديل، الذي يجب، كي يصبح نافذاً، أن يقبله ثلثا الدول الأطراف في الاتفاقية، أو ١٢٧ دولةً طرفاً.

٣٠ - ومضى يقول إن لجنة حقوق الطفل ستُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التي ستنعقد في عام ٢٠٠٢ تقريرها الذي يُقدَّم كل سنتين ويشمل ست دورات عُقدت بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠١ نظرت اللجنة في ٢٧ تقريراً للدول الأطراف: ٢١ تقريراً أولياً و ٦ تقارير دورية ثانية. وفي دورتها الثامنة والعشرين التي اختُتمت مؤخراً نظمت اللجنة مناقشةً لمدة يوم واحد بشأن العنف ضد الأطفال في الأسرة وفي المدارس، عقب المناقشة التي جرت في السنة الفائتة بشأن عنف الدولة ضد الأطفال. وكمتابعةٍ لكلتا المناقشتين، ووفقاً لأحكام المادة ٤٥ (ج) من الاتفاقية، أوصت اللجنة، من بين جملة أمور، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضطلع بالنيابة عنها بدراسةٍ دولية متعمقة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال. وفضلاً عن ذلك، اعتمدت اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أول تعليق عام لها كان بمثابة إسهامها الرئيسي في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما ركزت على الأهداف الواردة في مجال التعليم المحددة في المادة ٢٩ (١) من الاتفاقية.

٣١ - واستأنف قائلاً إن اللجنة اعتمدت، خلال دورتها في خريف عام ٢٠٠٠، المبادئ التوجيهية بشأن تقديم تقارير الدول الأطراف المتعلقة بالبروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقال إنها ستعتمد في المستقبل القريب مبادئ توجيهية بشأن تقديم تقارير الدول الأطراف المتعلقة بالبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

٣٢ - واستأنف قائلاً إن التصديق السريع والذي يكاد يكون عالمياً على اتفاقية حقوق الطفل ولَّد قدراً متزايداً من العمل بالنسبة لجميع الشركاء المشتركين في التنفيذ وعملية الرصد، بما في ذلك اللجنة ذاتها. وقد تلقت اللجنة حتى الآن ١٦٣ تقريراً أولياً و ٥١ تقريراً دورياً من تقارير الدول الأطراف. واستعرضت ١٦٨ تقريراً وبقي ما يقارب ٦٠ تقريراً لم يُنظر فيها، فتمخضت عن ذلك قائمة انتظار تقارب السنتين. وما زالت اللجنة لفترة من الزمن تبحث بصورة متسقة عن طرق ووسائل تخفيف عبء العمل المتراكم. وقال إنه لا بد، في ذلك الصدد، من ذكر اثنين من التدابير التي اعتمدتها اللجنة مؤخراً: أولاً، في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قررت اللجنة أن تنظر في تسعة تقارير بدلاً من ستة في كل من دوراتها لكي تُخفِّض عبء العمل القائم. وأدى ذلك التدبير، الذي تم تنفيذه خلال السنتين الماضيتين، إلى تخفيض الفرق الزمني بين تقديم التقارير والنظر فيها وسطياً يبلغ سنةً واحدة. وثانياً أرسل رئيس اللجنة، في آب/أغسطس ٢٠٠١، رسالةً إلى وزراء خارجية جميع الدول الأطراف التي لم تُرسل قبولها للتعديل على المادة ٤٣ (٢) من الاتفاقية لتشجيعهم على فعل ذلك، لأن توسيع عضوية اللجنة سيساعدها على معالجة عبء العمل الثقيل.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واصلت توفير دعمٍ خاص للأنشطة المتعلقة بتطبيق الاتفاقية من خلال خطة العمل لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، النافذة منذ عام ١٩٩٧، التي أصبحت الآن جزءاً من البرنامج العالمي لتحسين خدمة نظام رصد الاتفاقيات. وفضلاً عن أن خطة العمل وفرت دعماً موضوعياً للجنة، فإن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في إطار هذه الخطة اشتملت على مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير ومتابعة توصيات اللجنة. وخلال الفترة المستعرضة، واصلت اللجنة زيادة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها وسائر الهيئات ذات الاختصاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وعقدت اجتماعات مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بالإسكان الملائم.

٣٤ - **السيد أندرابي** (باكستان): قال إن تجنيد الأطفال واشتراكهم في العمليات العسكرية مسألة تسبب قلقاً عالمياً لأن مئات الجنود الأطفال يموتون ويُصابون في الأعمال العدائية. فالأطفال لا ينضمون إلى المحاربين لأنهم يريدون ذلك، بل لأنهم يُجبرون على ذلك بسبب الفقر والحرمان الاقتصادي. وسأل ممثلة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح عما إذا كان مكتبها ينظر في إمكانية إقامة مشروع لمعالجة الأسباب الجذرية للتجنيد الواسع للجنود الأطفال ومشاركتهم في الصراع المسلح. وقال إن وكيل المدير التنفيذي لليونيسيف أشار إلى خطةٍ استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ستُعرض على المجلس التنفيذي لليونيسيف ليوافق عليها وذكر أن التعليم للفتيات هو أحد أولوياتها التنظيمية الخمس. وأعرب عن رغبته في أن يعرف ما إذا كانت الخطة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ستؤكد فقط على التعليم للفتيات، وتهمل تعليم الأطفال ككل، أو إنها ستضع مجرد تأكيد خاص على التعليم للفتيات مع مواصلة مجمل برنامج التعليم للأطفال.

٣٥ - **السيد زومانيكي** (غينيا): قال إن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ذكر قبل سنتين مشروعاً تجريبياً للأطفال في سيراليون كما ذكر أن المفاوضات مع الجهات المانحة للتمكين من البدء بالبرنامج كانت متقدمة. وفي الاجتماع الحالي، ذكرت ممثلة الممثل الخاص مبادرة للأطفال من أجل الأطفال سبق أن نُفِّذت في سيراليون وقد تُطبَّق أيضاً في بلدان أخرى. وأعرب عن رغبته في أن يعرف ما هي الصلة بين المبادرة الجديدة والمشروع التجريبي وما إذا كان المشروع التجريبي قد نُفِّذ، وإذا لم يُنفَّذ فلماذا تقرر تنفيذ المبادرة دون المشروع. وإذا كانت المبادرة ستُطبق في بلدان أخرى، فما هي آمال تنفيذها؟

٣٦ - وأضاف قائلاً إن اليونيسيف ساعدت بالفعل على تسريح حوالي ٧٠٠٠ جندي طفل في سيراليون وتحرير الآلاف من السجناء الأطفال. وتساءل عن التنسيق الذي يوجد بالفعل بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام واليونيسيف وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية على الأرض.

٣٧ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن الأسف لأن تقرير الأمين العام بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح لم تأت على ذكر حالة الأطفال الواقعين تحت نير الاحتلال الأجنبي. وقالت إنه على الرغم من أن الجميع يعرفون ما يحدث لأولئك الأطفال، فإن ذلك لا يكفي لحماية حقوقهم.

٣٨ - **السيدة ستيفنز** (بلجيكا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وقالت إن الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية يُعلقان أهمية كبيرة على إدماج حقوق الطفل في جميع أنشطتهما، على نحو ما دلّت عليه المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي أدمجت حقوق الطفل في تمويل المشاريع. وتساءلت عن الكيفية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإدماج حقوق الطفل في أنشطتها عموماً، وفي هذا السياق كيف تُعالج مسألة حق الطفل في المشاركة.

٣٩ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بفكرة أن يُدرج مستشارو حماية الطفل في عمليات صنع السلام وحفظ السلام، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، ويود أن يطلع على الدروس المستفادة التي ذكرتها ممثلة الممثل الخاص للأمين العام وما هو نوع التعاون القائم بين اليونيسيف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

٤٠ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إنه على الرغم من صعوبة الإسهام في المناقشة نظراً لتلقي تقرير الأمين العام في وقتٍ متأخر، فإنها تود أن تبين أن تقرير الممثل الخاص يشير إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الأنشطة المصممة للتخفيف من الآثار الضارة للصراع المسلح على الأطفال. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف ما إذا كان مكتب الممثل الخاص يعقد مشاورات مع المنظمات غير الحكومية من البلدان المتأثرة بالصراع والتمست عدداً من الآراء بشأن كيفية وضع حدٍ لتلك العواقب الضارة. وقالت إن المنظمات غير الحكومية الدولية أدت وظيفةً هائلة، ولكنها تود أن تعرف ما هي الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها مع المنظمات غير الحكومية الوطنية على الأرض. وإنها ستكون ممتنة كذلك لو تحصل على مزيد من التفاصيل بشأن أعمال مكتب الممثل الخاص في مجال دعم مبادرات السلام وسألت عما إذا كان المكتب يأخذ في الاعتبار وجود جماعات مسلحة أو ثائرة، تكون مسؤولةً عن كثير من الانتهاكات لحقوق الطفل في المناطق المتأثرة بالصراع المسلح.

٤١ - **السيدة هاغون** (أستراليا): وجهت الانتباه إلى الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الأطفال والشباب في معالجة كافة المسائل التي تؤثر عليهم. فبموجب المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل، للأطفال حق التعبير عن آرائهم، وهذا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في جميع المسائل التي تؤثر عليهم. وقالت إنها لذلك تود أن تعرف ما إذا تم الاضطلاع بدراسات بشأن وسائل تعزيز مشاركة الأطفال القادمين من كافة البيئات الاجتماعية وبصدد المبادرات المصممة لتوليد تلك المشاركة.

٤٢ - **السيدة برغوثي** (فلسطين): قالت إنه على الرغم من التأخر الشديد في وصول تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح، تمكن وفد بلدها من دراسة التقرير ووجد أنه لا يتضمن إشارةً إلى الأطفال المتأثرين بالاحتلال المسلح. وسألت عما إذا كان ذلك يشكل حذفاً في التقرير، وقالت إنها ستُدلي بمزيد من التعليق على هذه المسألة في بيان لاحق.

٤٣ - **السيد فيريه** (كوبا): أعرب عن الأسف لأن المدير التنفيذي لليونيسيف والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح على وجه الخصوص لم يتمكنا من حضور الاجتماع. وأعرب عن أسف وفد بلده أيضاً لتأخر توزيع تقرير الممثل الخاص ولأن التقرير ذكر، كما في الماضي، الصلات بين مكتب الممثل الخاص وأنشطته ومجلس الأمن. وكرر موقف وفد بلده من أن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح مهام وسلطات كل

جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، ومعارضة وفد بلده لاشتراك مجلس الأمن المتزايد في الأنشطة المتعلقة بالأطفال. فنظراً لأن هذه المسألة هي مسألةٌ اجتماعية وإنسانية ومسألة تتعلق بحقوق الإنسان، فهي تقع في مجال اختصاص الجمعية العامة، بوصفها أفضل جهاز ديمقراطي وتشاركي وتمثيلي من أجهزة الأمم المتحدة، وفي نطاق اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن أهم شيء، في هذا السياق، هو أن التقرير عالج اشتراك الأطفال في الصراع المسلح من زاوية نتائجه، بدلاً من أن يعالجه من زاوية أسبابه. وإن وفد بلده يعتقد أن النهج الأساسي يجب أن يكون تحليلاً شاملاً لأسباب الصراع، لأن نتائج الصراع بالنسبة للصحة والتعليم ونظم الإنتاج، من بين أمورٍ أخرى، تؤثر على الأطفال بطريقة أو بأخرى، سواءً شاركوا مباشرة في الصراع أو لم يشاركوا. وتساءل لماذا لم يضع مكتب الممثل الخاص مزيداً من التأكيد على مسألة منع الصراع وعلى دراسات أسباب الصراع وتدابير معالجته.

٤٥ - **السيدة همام** (مديرة مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): أجابت على السؤال الذي أثاره ممثل باكستان، فقالت إن من الضروري معالجة الأسباب الكامنة لاشتراك الأطفال في الصراع المسلح، بدلاً من مجرد معالجة نتائج ذلك. وإن هناك اتفاقاً ضمن مكتب الممثل الخاص على هذه النقطة. وإن من برنامج عمل أبحاث المكتب جمع معلومات ملموسة بشأن حالة الأطفال وتحليل أسباب مشاركتهم في المنازعات. أما بالنسبة لجهود المنع، فقد قدم المكتب وسيظل يقدم إسهاماتٍ كبيرة في تقرير الأمين العام وسيوجه مزيداً من الاهتمام لجهود حفظ السلام وبناء السلام. ووافقت على أن الفقر هو أحد أسباب اشتراك الأطفال في الصراع المسلح وشددت على ضرورة تعزيز القيم التقليدية التي تهدف في جميع الثقافات إلى حماية الأطفال من هذا الصراع.

٤٦ - وردت على السؤال الذي وجهه ممثل غينيا، فقالت إن مختلف المبادرات تم الاضطلاع بها بالنسبة لسيراليون، بما في ذلك البرنامج الإذاعي "صوت الأطفال"، الذي أُذيع بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والذي من خلاله تمكن الأطفال من الوصول إلى الأطفال الآخرين. وإن هناك أنشطةً مماثلة تجري أيضاً في بلدان أخرى مثل كولومبيا والبوسنة والهرسك، وستُجرى أنشطة مماثلة أيضاً في مختلف المناطق بغرض إيجاد ما تطلق عليه اليونسكو اسم ثقافة دولية للسلام.

٤٧ - واستطردت تقول إن ممثل كوبا وجه سؤالاً عن العلاقة بين مكتب الممثل الخاص ومجلس الأمن؛ وإن ولاية عمليات السلام ينبغي أن تكفل حماية الأطفال، والمجلس هو المنبر الصحيح لمناقشة تلك المسألة.

٤٨ - وانتقلت إلى السؤال الذي وجهته ممثلة الجمهورية العربية السورية ومراقبة فلسطين، فقالت إن أي احتلال أجنبي ينطوي على حالة من الصراع المسلح يؤثر على الأطفال وإن مكتبها يعتزم معالجة تلك المسألة عن طريق أنشطة البحث والتعزيز، كجزء من برنامجه البحثي.

٤٩ - وردت على السؤال الذي جاء من ممثل السودان، فقالت إن الممثل الخاص يسعى، في أثناء زياراته القطرية، إلى تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على الصعيد الوطني، كما هي الحال خلال بعثته التي زار فيها مؤخراً جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بمبادرات السلام المتصلة بالجماعات الثائرة، فإن الهدف هو رصد وحماية حقوق الطفل، على النحو

المنصوص عليه بموجب القانون الإنساني، وكفالة التزام في هذا الصدد من جانب جميع الأطراف.

٥٠ - واختتمت بالرد على سؤال جاء من ممثل بلجيكا، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاستعراض الأولي للتجربة الأخيرة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية مع مستشاري حماية الطفل توحي بأنه ينبغي تعزيز ولايتهم. أما بالنسبة لتأخر تقديم تقرير الممثل الخاص، فقد اعتذرت وبينت أن هذا التأخير كان مقصوداً في بداية الأمر، كي يضم التقرير نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تم في نهاية الأمر تأجيلها.

٥١ - **السيد روبر فرويد** (وكيل المدير التنفيذي لليونيسيف): ردَّ على سؤال وجهه ممثل باكستان، فقال إن اليونيسيف لا تنوي تجاهل تعليم الفتيان ولكنها تعتبر تعليم الفتيات ذا أولوية نظراً لحالتهن الضعيفة بصورة خاصة. فما يقارب ثلثي جميع الأطفال الذين لا يحضرون المدرسة هن من الفتيات، رغم أن من الصحيح أيضاً وبالتأكيد أن تعليم الفتيات لن يتحسن إذا لم يتحسن التعليم العام الأساسي. ورد على سؤال من وفدي بلجيكا، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وغينيا، فقال إن مستشاري حماية الطفل تعاونوا على نحو وثيق مع اليونيسيف ومكتب الممثل الخاص: فولايتهم تم إعدادها بتوافق الآراء، وتم الاضطلاع باستئجارهم وبجميع الأنشطة الأخرى على نحو مشترك. وإن هناك استعراضاً أولياً في سبيل الإنجاز يدل دون شك على أن ولايتهم واضحة جداً: فالمستشارون يقدمون تقارير عن حالة الأطفال والمشاكل الخاصة التي يواجهونها ويكفلون أن تأخذ جميع برامج السلام حالتهم في الاعتبار؛ وتضطلع اليونيسيف بالمسؤولية عن جميع الأنشطة التي تتطلب مزيداً من الموارد البشرية، كمعالجة المشاكل القائمة، وتحسين نظم التعليم الأساسي والنظم الصحية، وتنفيذ أنشطة التسريح والإعادة إلى الوطن. وقال إن الموظفين في الميدان أشاروا إلى أنهم تلقوا دعماً قوياً من المستشارين، وسيساعد الاستعراض في التحديد الدقيق لبعض جوانب ذلك المجهود التعاوني البناء. وانتقل إلى السؤال الذي وجهه ممثل أستراليا، فقال إن من الضروري أن نبين أن الأطفال يستطيعون، وينبغي لهم، أن يؤدوا دوراً كبيراً. وإن هناك عدداً من وفود الشباب كانت تخطط بالفعل لحضور الدورة الاستثنائية عندما أُجلت. وهذه الدورة هي مبادرة جديدة واجهت بعض المعارضة، لكنه يبدو أنها انطلقت نحو بداية جيدة، وإن من المأمول فيه أنها عندما تنعقد في نهاية المطاف سيكون هناك مستوىً رفيع من مشاركة الشباب. وإن هذه المشاركة توجد بالفعل على الصعيد الوطني، وتعمل مختلف المنظمات غير الحكومية، لا سيما في المناطق الحضرية حيث يوجد أطفال الشوارع، على مساعدة الأطفال كي يساعدوا بعضهم بعضاً. واختتم قائلاً إنه يتفق مع ممثل أستراليا على أنه يجب إتاحة مزيد من الوثائق من أجل مواجهة الشكوك السائدة حول بعض التجارب؛ وإن الدورة الاستثنائية ستوفر فرصةً جيدة للتوضيح بأن هذه التجارب لم تكن مجرد ممارساتٍ كلامية.

٥٢ - **السيد إندايه** (مدير مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): رد على السؤال الذي طرحه ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن إدراج حقوق الطفل في أعمال المفوضية ومشاركة الشباب في برنامجها، فقال إن المفوضية، كما تعلق أهمية على اتفاقية حقوق الطفل، تعلق أهمية مماثلة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشجع على اتباع نهجٍ قائم على أساس حقوق الإنسان لتنفيذ البرامج المصممة التي تتيح التمتع بالحقوق المحددة في

الاتفاقية. وقال إن مؤتمر دوربان هو مثال على مشاركة الشباب، وإن المفوضية حثت الحكومات على إدراج الشباب في وفودها. والمفوضية تحبذ أيضاً قيام الشباب بدراسة تقارير الدول الأطراف في الاتفاقية، وأن يقدموا تعليقاتهم إلى لجنة حقوق الطفل كما تحبذ مشاركتهم في مؤتمر الدول الأطراف. وفضلاً عن ذلك، فإن المفوضية حاولت تنفيذ توصيات اللجنة وأعلمت بها آليات أخرى، كالمقررين الخاصين، الذين يلجؤون غالباً إلى استلهام الاتفاقية دعماً لولايتهم. كذلك نقلت توصيات اللجنة إلى أفرقة الأمم المتحدة العاملة على الأرض واستعملتها لوضع تقييمات لاحتياجات البلدان التي تطلب مساعدةً تقنية. واختتم قائلاً إن المفوضية تعمل مع المنظمات غير الحكومية التي يُشارك فيها الأطفال، وهي على اتصال مباشر مع الأطفال حيث يكون لها وجود على الأرض، وإن هذه هي الحالة في ٢٨ بلداً، كما إنها تشارك في كافة الأنشطة المصممة لحماية حقوق الطفل، كتلك التي يتم الاضطلاع بها في سيراليون.

٥٣ - **السيدة ستيفنز** (بلجيكا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وتُضاف إليها آيسلندا، فقالت إن العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل ساعدت على إيجاد زخمٍ على المستوى العالمي للدفاع عن الأطفال. ووفقاً للاتفاقية، يجب أن يستمر بذل الجهود لكفالة عدم التراخي في توجيه الاهتمام إلى الأطفال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في ظروفٍ صعبة، وهم الذين تعهد المجتمع الدولي بأن يخصص اهتماماً متزايداً لهم في الدورة الاستثنائية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيصعِّد من جهوده المبذولة لكفالة أن يتمكن الأطفال والمراهقون، على المستوى المحلي والوطني والدولي، من ممارسة حقهم في الإعراب عن آرائهم والمشاركة في عملية صنع القرار بغية المساعدة على بناء عالم أفضل. وفي هذا الصدد، فإن ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، الذي أُعلن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يتضمن عناصر تتعلق بالأطفال، بما في ذلك حقهم في التعبير عن آرائهم. وقد أكد الاتحاد الأوروبي من جديد قراره بالمشاركة على نحوٍ بناء في المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية التي لا بد فيها من صوغ استراتيجيات فعالة لتعزيز تقديم الدعم الفعال والحماية لحقوق الطفل مما لا بد أن يشكل إعلاناً قوياً وخطة عمل طموحة. وبغية ألا يُنتقص من المفاوضات التي تجريها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، ستقدم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي مشروع قرار إجرائي بدلاً من مشروع القرار التقليدي العام بشأن بند جدول الأعمال قيد المناقشة.

٥٤ - ومضت تقول إن اتفاقية حقوق الطفل ينبغي أن توجه أنشطة المجتمع الدولي، لأنها تظل الإطار المرجعي والأساس القانوني الأول لممارسة حقوق الطفل. وإن الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع معظم الوفود، يبذل كل جهدٍ ممكن لكفالة إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال. وإن مما له أهمية كبيرة أن تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية بتطبيق أحكامها على نحوٍ فعال وأن تقوم البلدان التي لم تصدق عليها بعد بالتصديق عليها. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلقٍ بالغ إزاء عدد التحفظات على الاتفاقية ويكرر نداءه إلى الدول بأن تراجع تحفظاتها وتسحبها، لأنها لا تتناسب مع هدف الاتفاقية وروحها. وإن الاتحاد الأوروبي يحث الدول أيضاً على التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليها وتطبيق البروتوكولين

الاختياريين لها. وإن الاتحاد، في ذلك الصدد، يرحب بالنبأ الذي جاء به وكيل المدير التنفيذي لليونيسيف من أن رومانيا قد أودعت صكوكها للتصديق على البروتوكول الإضافي بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، مما يعني أن البروتوكول الإضافي يمكن الآن أن يصبح نافذاً. وإن الاتحاد الأوروبي يثني على العمل الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل ويعرب عن تأييده للجنة في جهودها المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال. وإن من المهم أن تقوم الدول التي لم تقبل بعد بالتعديل الذي أُدخل على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية أن تفعل ذلك لتوسع عضوية اللجنة ويصبح التعديل نافذاً.

٥٥ - ومضت تقول إن نفاذ البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح، الذي يرفع السن الدنيا للمشاركة في الأعمال العدائية إلى ١٨ سنة، سيكون خطوةً هامةً إلى الأمام. وإن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول أيضاً إلى التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يصف تجنيد الأطفال دون سن الـ١٥ من العمر أو استخدامهم للمشاركة على نحوٍ فعال في الأعمال العدائية بأنه جريمة حرب. وإن الاتحاد الأوروبي يأمل أن يرى في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية بشأن الطفل تقيداً صارماً بمبدأ حماية الجنود الأطفال والأطفال الذين هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية، لا سيما اللاجئون، والأطفال الذين ليست لهم أسرة والأطفال المشردون داخلياً.

٥٦ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بأن مسألة الأطفال في الصراع المسلح قد أُدرجت في أعمال مجلس الأمن ويأمل بحق أن يعتمد المجلس، خلال المناقشة المُزمع إجراءها بشأن هذه المسألة، قراراً طموحاً، يتلقى رداً إيجابياً على الطلبات التي قدمها الأمين العام في آخر تقرير له بشأن هذه المسألة. وإن إدماج حماية الطفل في عمليات حفظ السلام كبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون هو مثال على تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وإن ولايات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ينبغي أن تشتمل دوماً على أحكامٍ خاصة بشأن حماية الأطفال.

٥٧ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يكرر شكره للسيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وللمنظمات غير الحكومية العديدة والمنظمات الدولية، كاليونيسيف، للأعمال التي تقوم بها في الميدان وتستحق الثناء. وإن الاتحاد الأوروبي يقدر بصورة خاصة فعالية اليونيسيف وإسهامها الحاسم في تعزيز وحماية حقوق الطفل. كما يُثني على السيدة غراسا ماشيل، التي أدى تفانيها إلى زيادة توجيه الاهتمام إلى الحالة المحزنة للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

٥٨ - ومضت تقول إن للأطفال الحق في أن يلقوا الحماية من التعذيب وجميع أشكال العنف، والإساءة أو الوحشية الجسدية أو النفسية، والهجر، والإهمال، وسوء المعاملة، والاستغلال. وإن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن هذه المسائل ينبغي أن تُعالج بقوة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل. وإن وجود وعيٍ أكبر لتعدد جوانب العنف ضد الأطفال سيجعل من السهل وضع استراتيجيات لمكافحة هذا العنف. وإن الاتحاد الأوروبي يرحب، في هذا السياق، بأن لجنة حقوق الطفل قد خصصت يوماً في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في جنيف لمناقشة موضوع العنف الذي يعاني منه الأطفال في المدارس وفي نطاق الأسرة، ويأمل في أن تؤخذ توصيات اللجنة في الاعتبار عند صياغة التدابير الرامية إلى القضاء على هذا الخطر. وإن تلك المناقشة شكَّلت المرحلة

الثانية من الحوار الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ بشأن مسألة العنف ضد الأطفال. وإن الاتحاد الأوروبي يؤيد طلب اللجنة تشكيل فريق عامل يجري دراسة متعمقة لمسألة العنف ضد الأطفال.

٥٩ - وقالت إن الأطفال ما زالوا يقعون ضحية لمختلف أشكال الاستغلال الجنسي، كالبغاء والمواد الإباحية وبيع الأطفال والميل الجنسي إلى الأطفال والإساءة الجنسية في إطار الأسرة. وفي هذا المجال أيضاً، ينبغي أن تؤدي زيادة الوعي والتحليل المتعمق للمشكلة إلى اتخاذ إجراءات متزايدة ومستمرة تتجاوز الحدود الوطنية، لأن جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال لا تعرف الحدود: فمرتكبوها تتزايد خبرتهم الفنية ويستغلون الفرص التي توفرها العولمة (من منظمات عابرة للحدود يتزايد تعقيدها، وإمكانيات تتيحها الإنترنت، وشبكات دعارة، وسياحة جنسية، وما إلى ذلك). وإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد اعتمدت مختلف التدابير الوطنية والدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، كبرامجي Stop و Daphne، وستواصل تعزيز تدابيرها على جميع المستويات. وقد وقَّعت جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

٦٠ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعمل الذي نفذته السيدة كالسيتاس-سانتوس، المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وكذلك بالفرصة التي ستتسنى للمجتمع الدولي في المؤتمر العالمي المقبل لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي سيُعقد في يوكوهاما لاستعراض التدابير المتخذة منذ مؤتمر عام ١٩٩٦، المعقود في ستوكهولم.

٦١ - ومضت تقول إن عمل الأطفال هو شكل خطير آخر من أشكال استغلال الأطفال. ووفقاً لأرقام منظمة العمل الدولية، يعمل ٢٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة لكسب العيش. وكثير منهم يعملون في عملٍ "خفي" أو يُستغلّون في ظروف تشبه العبودية. وإن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن استئصال جميع أشكال استغلال الأطفال ينبغي أن يحظى بالأولوية من جانب جميع الدول. لذلك فإنه يدعو كافة الدول التي لم تُصدِّق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال أن تفعل ذلك كما يناشد الدول الأطراف في تلك الاتفاقية أن تبدأ الوفاء بالتزاماتها بموجبها فوراً.

٦٢ - واستأنفت قائلةً إنه فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لم يألُ الاتحاد الأوربي جهداً للوفاء بالالتزامات المُعلنة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تلك المسألة، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال. وإن الشيء ذاته ينطبق على السياسة الصحية عموماً. وإن الاتحاد الأوروبي سيُصرُّ دون كلل على أن حقوق الفتيان والفتيات في تلقي الرعاية والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية، وهي حقوق معترف بها في الوثائق الأساسية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، يجب ألا تتعرض للشك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية.

٦٣ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يثير مسألة تثير اهتماماً خاصاً هي تطبيق عقوبة الإعدام على القاصرين، وهو ما تزال بعض البلدان تحتفظ به في تشريعاتها؛ ويحث تلك البلدان على إلغاء ذلك. وإن من الضروري أن تُتخذ التدابير للالتزام باتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة في ذلك المجال. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلقٍ عميق أيضاً إزاء استعمال التعذيب ضد الأطفال ويدعو الدول التي لم تُصدِّق على

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة أن تفعل ذلك وأن تلتزم به.

٦٤ - وأردفت تقول إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه لا يمكن بناء عالم مناسب للأطفال إلا إذا كان المجتمع الدولي مستعداً للاستثمار بالأطفال. وإن ممارسة الأطفال لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذو أهمية خاصة بالنسبة لنمائهم. وقد تم إيضاح أن الاستثمار في التعليم الابتدائي، لا سيما بالنسبة للفتيات، هو أكثر القرارات إنتاجيةً مما يستطيع المجتمع أن يتخذه. ومن الضروري تخفيض تهميش الأطفال المحرومين الذين يعانون من الفقر وعدم تساوي الفرص. وذلك يعني الاستثمار في الحق في التعليم، وهو عنصر أساسي في مكافحة الاستبعاد. وإن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على نتائج المنتدى التعليمي العالمي المعقود في داكار في نيسان/إبريل ٢٠٠٠. والتزاماً بإطار العمل المُعتمد في ذلك المنتدى، يعتقد أن التعليم حق أساسي وهو المفتاح للتنمية المستدامة والسلم داخل البلدان وفيما بينها، ويشير إلى أهمية تضمين تعليم الأطفال تعليم حقوق الإنسان والتسامح والمواطنة وممارسة الديمقراطية.

٦٥ - ومضت تقول إنه ينبغي أن لا يعاني أي طفل من التمييز. فعدم التمييز هو أحد أُسس اتفاقية حقوق الطفل. وقد تم الاعتراف، في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بأن كثيراً من ضحايا العنصرية وغيرها من أشكال التعصب هم من الأطفال، لا سيما من الفتيات. ولذلك فإن من الضروري إعطاء الأولوية لمساعدة الأطفال الذين يقعون ضحية للتمييز.

٦٦ - واستأنفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يستنكر استمرار التمييز ضد المرأة والفتاة ويعتقد أن إدماج قضايا الجنسين ينبغي أن يُطبَّق في كافة السياسات المتعلقة بالشباب. ولدى معالجة مسائل مثل العنف والاستغلال والحقوق الإنجابية والجنسية وختان الأنثى، ينبغي توجيه اهتمام خاص للفتاة.

٦٧ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أهمية كفالة إدماج الأطفال المعوقين إدماجاً كلياً في المجتمع. فكثير من الأطفال الذين يعانون من حالات عجز لا يتمتعون بحقوق متساوية في الاشتراك بنفس النشاطات التي يشترك فيها الأطفال الآخرون، حتى في حياة الأسرة. وإن من المهم كفالة الحصول على التعليم والتدريب المهني والخدمات الاجتماعية للأطفال المعوقين وكفالة احترام كافة حقوقهم.

٦٨ - واختتمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعلن التزامه بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد الأطفال، بغية كفالة أن يتمتع جميع الفتيان والفتيات بالحق في مشاركة على قدم المساواة في بناء عالم مناسب للأطفال.

٦٩ - **السيد مارتن أندجابا** (ناميبيا): تكلم بالنيابة عن ١٤ بلداً عضواً في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وقال إنه نظراً لإرجاء الدورة الاستثنائية بشأن الأطفال، تجري المناقشة بشأن الأطفال والصراع المسلح قبل اعتماد الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"، التي كان يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في المناقشة.

٧٠ - وأضاف يقول إنه في العقد الذي انصرم منذ أن بدأ نفاذ اتفاقية حقوق الطفل، لم تتحسن محنة أطفال العالم. وإن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي هي بين أشد المناطق تضرراً بالصراع المسلح. وإن الأثر المباشر وغير المباشر للحرب قد أضرَّ بشدة بالأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. وإن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية يلاحظون مع التقدير أن اليونيسيف

وغيرها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها تساعد الأطفال المتأثرين بالمنازعات في هذين البلدين. وفي ذلك الصدد، ترحب هذه البلدان بإدراج حماية الطفل في ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووزع مستشارين أقدم لحماية الطفل. وإنها تشعر بالسرور لأن تلاحظ أن مشروع "العمل من أجل حقوق الطفل"، وهو مشروع اشترك في وضعه تحالف إنقاذ الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ستوفر التدريب لا بالنسبة فقط لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بل كذلك للشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

٧١ - وأعرب عن ترحيب البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية باعتماد الجمعية العامة للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل والتصديق السريع على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وقال إن كثيراً من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تتخذ حالياً الخطوات اللازمة للتوقيع أو التصديق على البروتوكولين. وعلى وجه الخصوص، صدَّقت ناميبيا، في ٢٥ نيسان/إبريل ٢٠٠١، على كلا البروتوكولين، وستودع قريباً صكوك التصديق. وفي ذلك الصدد، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تحث الدول الأعضاء على أن تُدرج في تشريعاتها الوطنية مبدأ السن الأدنى للتجنيد العسكري وهي ١٨ سنة.

٧٢ - وأردف يقول إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تعلق أهمية كبيرة على تواصل التفاعل والتعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وفي نطاق واسع من البرامج كبرنامج العمل من أجل حقوق الطفل، والتحالف الدولي لإنقاذ الأطفال، وبرنامج "Say yes for children".

وإن ذلك يشكل تطوراً جيداً، وإذا استُفيد منه تماماً فإنه سيَّسر تحقيق حلم "عالم صالح للأطفال".

٧٣ - واستطرد قائلاً إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أصبح خطراً رئيسياً على التقدم المحرز في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. ونتيجة للوفيات التي تتعلق بالإيدز، أصبح العديد من الأطفال أيتاماً، وبالتالي أكثر عرضة للفقر ولجميع أنواع الإساءة للأطفال. وإن الجماعة الإنمائية تؤيد تأييداً كاملاً إعلان الالتزام الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية بشأن الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١ وترحب بصورة خاصة بإدراج قسم يعالج الأطفال المتأثرين بالإيدز. ولذلك فإن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تدعو شركاءها الدوليين إلى تعزيز التعاون والمساعدة بغية تحقيق التنمية الاجتماعية اللازمة للتمكن من الوفاء بالتزاماتها. كما تشجع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتخصيص ٧, ٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمعونة الإنمائية ولزيادة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، بغية تمكين بلدان المنطقة من تنفيذ البرامج التي تهدف إلى التنمية الاجتماعية.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تعلق أهمية كبيرة على التعليم. وإن معظم دولها الأعضاء انضمت إلى الاتفاقيات الدولية بشأن التنمية التعليمية واضطلعت بتدابير لإصلاح السياسة العامة مع التشديد على التعليم الشامل. وقد حقق عدد لا بأس به من بلدان الجماعة بالفعل معدلات انتساب صافية بلغت ٩٠ في المائة في التعليم الابتدائي. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة بمبادرة تعليم الفتيات الإفريقيات، التي اعتمدت نتيجة لمنتدى التعليم العالمي المعقود في داكار، بالسنغال، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠. وتلاحظ أن لجنة حقوق الطفل

قررت في دورتها الثالثة والعشرين أن تكرس يوماً واحداً من مناقشتها العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لمسألة العنف ضد الأطفال ويوماً واحداً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لمشاكل العنف الذي يعاني منه الأطفال في المدرسة وفي نطاق الأسرة.

٧٥ - وأردف يقول إن تقرير الأمين العام بشأن التنمية الاقتصادية يبيِّن أن ١١٣ مليون طفل في العالم غير مسجلين في المدرسة، وأن ٦٠ في المائة منهم فتيات. وإن هذه الأرقام تظهر واقعاً غير مقبول وهدراً أليماً لإمكانيات التنمية البشرية، وإن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ترحب بالالتزام الذي قطعه الأمين العام على نفسه بجعل تعليم الفتيات ذا أولوية.

٧٦ - وأضاف قائلاً إن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي هي أطراف في الميثاق الإفريقي الخاص بحقوق الطفل ورفاهه وملتزمة التزاماً تاماً بالإعلان وبرنامج العمل اللذين تم اعتمادهما في منتدى الدول الإفريقية بشأن مستقبل الأطفال، المعقود في القاهرة، بمصر، في الفترة من ٢٣ إلى ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠١. وفضلاً عن ذلك فإنها ترحب بالمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سيعقد في يوكوهاما في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، وتأمل في أن يتمخض عن التزامات جديدة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٧٧ - واختتم قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تشعر بالقلق لأن المسائل المتصلة بالفتاة لا تذكر إلا نادراً في وثائق الأمم المتحدة، رغم أن حياة الفتيات ما زالت تكتنفها الصعوبات.

٧٨ - **السيد فالديس** (شيلي): تكلم بالنيابة عن فريق ريو، فأعرب عن أسفه لأنه حتى في سياق المفاوضات بشأن الوثيقة "عالم صالح للأطفال" ما زالت هناك عقبات ومناقشات تلقي الشكوك على المنجزات والأهداف والمبادئ الرئيسية المودعة في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان التي اعترفت بها مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة. وأعرب عن القلق لأن المصطلحات واللغة التي قبلت بتوافق الآراء في العديد من الوثائق المتصلة بالمسائل الاجتماعية تعرضت للتحريفات وتفسيرات الطرف الواحد. وأعرب عن الأمل في أن تدمج خطة العمل للسنوات الـ١٠ القادمة التي ستعتمدها الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون للجمعية العامة في برنامج متسق جميع المفاهيم والالتزامات والأهداف التي حددها المجتمع الدولي في سلسلة اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدت منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والتي تم الاعتراف فيها من بين مسائل أخرى، بضرورة وضع سياسات خاصة للمراهقين.

٧٩ - وأضاف يقول إن حياة الناس يجب إنقاذها ويجب فعل كل شيء ممكن كي يعيش هؤلاء الناس بكرامة وآمال مشرقة. لذلك يجب أن تحظى الرعاية الصحية بالأولوية في البرامج الحكومية، بما في ذلك الحق في الحصول على الخدمات الضرورية والمناسبة في مجال الصحة الجنسية الإنجابية، التي تعني، فوق ما يعنيه الحق في الرعاية الصحية، الحق في الحصول على خدمات التعليم والإعلام فيما يتصل بالإنجاب. ومن المهم كذلك أن تكفل الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل أن تتحقق المبادئ والحقوق الواردة فيها. وإن الحق في الحصول على الخدمات الضرورية والمناسبة في مجالي الصحة والتعليم هو هدف لا يمكن تأجيله، كما يجب أن يتحقق التعليم الأولي المجاني والإلزامي، دون تمييز من أي نوع، خصوصاً على أساس العرق أو الجنس.

٨٠ - ومضى قائلاً إن فريق ريو أخذ في الاعتبار عمليات التشاور الأصلية التي عقدت في كينغستون وبنما سيتي، ودعا المجتمع الدولي إلى رسم خطط وبرامج محددة على الصعيدين الوطني والدولي وتنفيذها وتعزيزها بغرض القضاء بالتدريج على عمل الأطفال.

٨١ - وأضاف يقول إن التوسع في التجارة الدولية ذو أهمية حيوية لرخاء بلدان المنطقة، وإن بلدان فريق ريو كررت التأكيد على التزامها الفردي والجماعي بتعزيز نظام للتجارة الحرة متعدد الأطراف ومفتوح وغير تمييزي ومأمون ويمكن التنبؤ به. كما يجب تعزيز التكامل الإقليمي وزيادة التجارة بين مختلف المناطق في العالم على أساس المساواة. وإن من شأن ذلك أن يساعد على تشجيع مزيد من الاستثمار في الأطفال والمراهقين، والقضاء على التمييز، وتخفيض مقدار التفاوت والتهميش. وإن ضمان وجود بيئة اقتصادية مواتية سيسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الحقيقة المحزنة لأطفال الشوارع وزيادة الدعم للفتيان والفتيات والمراهقين الذين كانوا أعضاء في فئات الأقليات وكذلك للجماعات الأكثر ضعفاً، ولا سيما الشعوب الأصلية.

٨٢ - **السيد باوليّو** (أوروغواي): تكلم بالنيابة عن السوق المشتركة للجنوب والبلدان المنتسبة إليها، فرحب بالبيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن فريق ريو. وقال إن حماية وتعزيز حقوق الطفل ما زالت مبدأ أساسياً للالتزام الاجتماعي في المجموعة الموسعة للسوق المشتركة للجنوب، التي اضطلعت منذ ميثاق بوينس أيريس بكفالة التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية بشأن الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين وتعزيز وضع سياسات محددة في ذلك المجال، على أن يؤخذ في الاعتبار سياق الأسرة والمجتمع الصغير مع إعطاء أولوية مساوية للتدابير الوقائية والتصحيحية.

٨٣ - وأضاف قائلاً إنه تقرر أيضاً أن تقام في إطار السوق المشتركة للجنوب آليات دعم للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً، مع إعطاء الأولوية لجوانب مثل التغذية، وتوجيه اهتمام خاص للأطفال والشباب والنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية والأمهات اللاتي لم تبلغن السن المناسب للأمومة، وفئات أخرى. وإنه جرى التشجيع على اتخاذ تدابير ملموسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للفتيان والفتيات والمراهقين الذين يقعون ضحية للعنف والإساءة الجنسية ومعالجة المسائل التي تنطوي على عمل الأطفال والحمل المبكر وإساءة استعمال المخدرات والاشتراك في الجريمة.

٨٤ - واستأنف يقول إن بلدان المجموعة الموسعة للسوق المشتركة للجنوب والبلدان المنتسبة إليها ألزمت نفسها بكفالة الحق في التعليم الأساسي وتشجيع الحصول على التعليم الثانوي والتقني والمهني، التي هي عوامل حاسمة للتغلب على الفقر ووسائل مثالية للتحريك الاجتماعي والاقتصادي. وفي الاجتماع الرسمي الأول لوزراء التنمية الاجتماعية للسوق المشتركة للجنوب وبوليفيا وشيلي، المعقود في أسانسيون في آذار/ مارس ٢٠٠١، تقرر أيضاً إعطاء الأولوية للإجراءات التي تهدف إلى إلغاء عمل الأطفال، وخصوصاً أسوأ أشكاله، ووضع استراتيجيات مشتركة ضمن إطار مبدأ الحماية الشاملة. واعتبر أن الأسرة النواة ذات أهمية أساسية بوصفها الوحدة التي تركز عليها السياسات الاجتماعية الهادفة إلى أمور، منها تشجيع الفتيان والفتيات على إكمال الدراسة الابتدائية وتشجيع المراهقين على استكمال التعليم المتوسط.

٨٥ - ومضى قائلاً إن بلدان المجموعة الموسعة للسوق المشتركة للجنوب ملتزمة بتحسين نوعية التعليم من خلال تدريب المعلمين، وتعزيز القيم المدنية في المنهاج،

واستعمال تكنولوجيات المعلومات. كما يبذل جهد في هذه العملية لتحقيق التكامل بين أطفال الشعوب الأصلية العديدة التي تعيش في معظم بلدان السوق المشتركة وبوليفيا وشيلي. ومن أساليب تعزيز الاحترام لثقافاتهم تمكينهم من تعلم لغتين، وهو ما يشكل تحدياً هائلاً في ضوء ما يطلب من موارد مالية وبشرية ضخمة لذلك.

٨٦ - واستأنف يقول إن قطاع خدمات الرعاية الصحية والخدمات الصحية مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لبلدان المجموعة الموسعة للسوق المشتركة للجنوب. وتم إحراز تقدم، لكن ذلك يبقى تحدياً قائماً نظراً للصعوبات التي تواجه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨٧ - واستطرد قائلاً إن المشكلة الخطيرة للأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع لم تحل، رغم الجهود المكثفة التي تبذلها السلطات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للقضاء على هذه المشكلة.

٨٨ - ومضى يقول إن المبادئ التوجيهية الأساسية والإطار المرجعي لجميع الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال والمراهقين في السوق المشتركة للجنوب والبلدان المنتسبة لها، توفرها اتفاقية حقوق الطفل. كذلك فإن تلك البلدان تسترشد بالمبادئ المودعة في الوثائق الإقليمية والدولية التي تبيّن للبلدان وجهة جهودها المبذولة لحماية الأطفال والمراهقين؛ وهي المبادئ الواردة في البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، اللذين وقعت عليهما فعلاً معظم بلدان هذه المجموعة. وقال إن السوق المشتركة للجنوب والبلدان المنتسبة لها تلاحظ مع الارتياح أن البروتوكول بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية سيبدأ نفاذه في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

٨٩ - وأعلن أن السوق المشتركة للجنوب والبلدان المنتسبة لها مسرورة من أعمال لجنة حقوق الطفل وتحث البلدان على الموافقة على التعديل المدخل على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، الذي سيزيد بموجبه عدد الخبراء في اللجنة من ١٠ إلى ١٨ لكفالة وجود العدد اللازم من الأعضاء للاضطلاع بأعمالها الهامة.

٩٠ - وأردف قائلاً إن من سوء الطالع أن تثار في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل مسائل بالنسبة لبعض المفاهيم الراسخة المقبولة في المنظمة منذ زمن طويل. وإن مما لا يخدم الأطفال أن يصبحوا رهينة للألاعيب والظروف السياسية.

٩١ - واختتم قائلاً إنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لصالح الأطفال والمراهقين، في منطقة السوق المشتركة للجنوب وفي أرجاء العالم على حد سواء. لذلك فإن من الضروري العمل بأسلوب مركز لكفالة أن تؤدي الالتزامات الجديدة التي يتم الاضطلاع بها خلال الدورة الاستثنائية المقبلة إلى تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة.

٩٢ - **السيدة يانغ يي** (الصين): قالت إن سنة ٢٠٠١ صادفت الذكرى السنوية العاشرة لتصديق الحكومة الصينية على اتفاقية حقوق الطفل. وخلال تلك السنوات العشر، وفت الحكومة الصينية على نحو ناشط بالتزاماتها، وزادت من تحسين الحالة فيما يتعلق ببقاء الطفل ونمائه، والحفاظ على حقوق الأطفال المشروعة ومصالحهم، وبذلت جهوداً لا تكلّ من أجل تعزيز نماء الطفل.

٩٣ - وأضافت تقول إن حكومة بلدها قدمت تقريرها الأول عن تنفيذها للاتفاقية. وجرى النظر في هذا التقرير. وأعربت اللجنة عن استحسانها لتنفيذ الصين الدقيق للاتفاقية. وإن حكومة بلدها قامت، للتدليل على تأكيدها على حماية حقوق الطفل، بالتوقيع على البروتوكولين

الاختياريين للاتفاقية وهي تتقدم بثبات نحو التصديق عليهما. وفي هذه الأثناء، تعد الآن تقريرها الثاني بشأن تنفيذ الاتفاقية.

٩٤ - ومضت قائلة إن الصين وضعت نظاماً قانونياً شاملاً إلى حد بعيد لكفالة بقاء الطفل ونمائه. ويتركز هذا النظام على الدستور وقانون حماية القاصرين، ويشتمل على قوانين وأنظمة مدنية وجنائية وإدارية، كقانون منع جنوح الأحداث، وقانون الزواج، وقانون العمل، فيوفر بذلك ضمانات قانونية فعالة لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم.

٩٥ - واستأنفت تقول إن حكومتها قامت، في عام ١٩٩٢، تمشياً مع الأحداث العامة للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي ضوء الأهداف العالمية الـ٢٤ لنماء الطفل، بعد أن أخذت في الاعتبار الحالة الراهنة بصدد بقاء الطفل ونمائه في الصين، بوضع برنامج العمل الوطني لنماء الطفل في التسعينات. وقد انطوى البرنامج على ٤٩ هدفاً، منها تخفيض معدل وفيات الرضع، وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتخفيض معدل سوء التغذية للرضع، والحفاظ على معدل تغطية التحصين المخطط له، وتعميم التعليم الأساسي، وحماية الأطفال في حالة العسر، وحماية الأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، حققت الصين بصورة أساسية الأهداف العالمية المحددة في برنامج عملها المتعلق بالطفل ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقالت إن جميع هذه التدابير تدل دلالة تامة على أن الصين حققت إنجازات ضخمة في مجال حماية حقوق الطفل. وإن حكومتها نشرت، في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠١، برنامج العمل الوطني الجديد للأطفال (٢٠٠١-٢٠١٠)، الذي حدد مقاييس وشروطاً أفضل لحماية حقوق الطفل، فوفر بذلك إجراءات فعالة للنمو الصحي للطفل.

٩٦ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يرى أن حماية حقوق الأطفال قضية عامة يشترك فيها المجتمع الدولي بأسره. وإن وفد بلدها يشعر بالسرور إذ يرى العمل المفيد الذي تنجزه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والجهود التي يبذلها الأمين العام والمقرران الخاصان بشأن مسألة الطفل.

٩٧ - وأضافت تقول إن هناك حالات عديدة تحدث فيها انتهاكات لحقوق الطفل في أنحاء العالم. ولتمكين كل طفل في العالم من التمتع بالحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل، لا بد للمجتمع الدولي وحكومات كافة البلدان من أن تتخذ تدابير فعالة للقضاء على مصادر مشكلات الأطفال وتوفير بيئة تفضي إلى نموهم. وأعربت عن أمل وفد بلدها في نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل. وقالت إنه يعتقد أن الجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية الأطفال ستفضي إلى مزيد من التقدم الذي سيعود بالفائدة على الأطفال في أنحاء العالم.

٩٨ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إنه طرأ مؤخراً تغير في التركيز على الأطفال من منظور يعتمد الخدمة الاجتماعية والمساعدة إلى تركيز على حقوق الطفل وما يتصل بها من التزامات ومسؤوليات تترتب على الدول لحماية الأطفال، وهو تطور تؤيده النرويج بقوة. وإن من مسؤولية كل دولة أن توفر ظروفاً للأطفال ينعمون في ظلها بالسلام وتحترم فيها حقوق الإنسان.

٩٩ - وأضاف يقول إن الفتيات بصورة خاصة معرضة للضعف في كثير من الحالات. وإن وفد بلده يشعر بقلق عميق لتوافر أدلّة عن اتجار غير مشروع بالفتيات على

نطاق واسع، وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات موحدة لحماية الأطفال من تلك الممارسة البغيضة التي أصبحت صناعة ذات أبعاد ضخمة تنتهك حقوق الأطفال الأساسية. وأعرب في هذا السياق عن سروره لأن يعلن أن النرويج صدقت مؤخراً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وحث الدول الأخرى على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

١٠٠ - ومضى قائلاً إن وفد بلده يتفق مع الأمين العام بأنه حان الوقت الآن للبدء في "مرحلة تطبيق" المعايير. ورغم أن على الدول الأطراف نفسها تقع المسؤولية الأولى عن تنفيذ البروتوكول، فإنه أيضاً مجال لا بد فيه من التعاون الدولي. وإن المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سيعقد في اليابان في وقت لاحق من عام ٢٠٠١، سيكون بمثابة فرصة مثالية لتعزيز التعاون وتحسين التنسيق في الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

١٠١ - ومضى يقول إن ضعف الأطفال الخاص يعرضهم للخطر في زمن الاضطراب الجماهيري وعدم الاستقرار الاجتماعي ولا سيما في زمن الصراع المسلح. وإن النرويج تؤيد بقوة مبادرات مجلس الأمن لمعالجة مسألة الأطفال في الصراع المسلح والجهود المبذولة لاتخاذ قرار في هذا الشأن، لأنها تعتقد أن حقوق الأطفال واحتياجاتهم ينبغي أن تحتل مكاناً مفضلاً بين جميع المسائل ذات الصلة التي يعالجها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اعتبار كامل لتوصيات الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

١٠٢ - واستأنف قائلاً إن اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٨ هو خطوة هامة نحو تعيين المسؤولية عن بعض الجرائم التي تؤثر على الأطفال؛ وإن لدى المجتمع الدولي الآن فرصة لمحاسبة المجرمين على الجرائم المعترف بها عالمياً ضد الإنسانية، بما في ذلك تجنيد الأطفال دون سن الـ١٥ من العمر في القوات المسلحة، واستخدام الأطفال للمشاركة في الأعمال العدائية، واستهداف الأطفال بوصف ذلك استراتيجية للصراع. وعلى جميع الدول أن تضع حداً للإفلات من العقوبة على هذه الأعمال المشينة.

١٠٣ - واستطرد يقول إن التشرد هو خطر شديد آخر على الأطفال. فالأطفال المشردون يفقدون الأمن الذي يتمتعون به في مجتمعهم وفي حالات كثيرة في أسرهم، وغالباً ما ينظر إليهم بامتعاض وشك عندما يصلون إلى مجتمعات جديدة. ونظراً لأن كثيراً من هؤلاء الأطفال يعانون من الأذى من جراء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فقد يحتاجون إلى حماية خاصة في البلد الذي يلجؤون إليه. ويؤدي المجتمع المدني دوراً هاماً في عملية بناء السلام، وهي هامة في تعزيز العمليات المحلية ومنع العنف في المستقل. وإن اشتراك الأطفال في هذه العمليات عنصر هام في تحقيق سلام دائم ومجتمع إنساني منتج. ولا بد من إعطاء الأطفال فرصة الكلام والاستماع لهم.

١٠٤ - وقال إن من سوء الحظ أن تدعو الضرورة إلى تأجيل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال؛غير أنه أكد على ضرورة إبقاء المسائل المتعلقة بالأطفال في قمة جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي العملية المفضية إلى الدورة الاستثنائية ستواصل النرويج مشاركتها الفعالة والبناءة في المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية، وستبذل قصارى جهدها لكفالة أن تخرج الدورة الاستثنائية بوثيقة قوية وخطة عمل ثابتة تخلق ظروفاً جديدة حقيقية للأطفال.

١٠٥ - **السيدة خوان** (الاتحاد الروسي): قالت إن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لم تضعف من عزم مجتمع الأمم على تعزيز حقوق الأطفال وأمنهم ورفاهم. وكما ذكر الرئيس فلاديمير بوتين، لا يعرف الإرهاب حدوداً أخلاقية وتشكل وحشية الإرهاب خطراً جسيماً على أطفال العالم، الذين يجب حمايتهم منه. وقالت إن التعاون الإقليمي في المسائل التي تتعلق بالطفولة كان له إسهام جيد في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، على نحو ما تبين في عام ٢٠٠١ حين انعقدت مختلف المؤتمرات الإقليمية في مينسك وبرلين واستوكهولم. وقد درست هذه المؤتمرات مسألة حماية حقوق الطفل وخرجت بتوصيات لوضع استراتيجيات وطنية من شأنها تحسين حياة الأجيال الجديدة. وينبغي أن تنشر هذه التوصيات في مرفق لوثيقة الدورة الاستثنائية المعنونة "عالم صالح للأطفال".

١٠٦ - وأضافت تقول إن حماية مصالح الأطفال مجال ذو أولوية بالنسبة للسلطات في الاتحاد الروسي. ففي عام ١٩٩٨، صدر قانون اتحادي بشأن الضمانات الأساسية لحقوق الأطفال في البلد. وقد وضع هذا القانون معايير أساسية لتعزيز وحماية حقوق الأطفال وتحسين ظروف معيشتهم. وفي عام ٢٠٠٠، جددت عشرة برامج خاصة للأطفال ومددت حتى عام ٢٠٠٢؛ وأربعة منها تخضع للرقابة المباشرة من الرئيس نفسه. وفي عام ٢٠٠١، وافقت الحكومة على خطة لتحسين ظروف معيشة الأطفال خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ واستكملت وضع المعايير الأساسية لسياستها الاجتماعية المتعلقة بالأطفال، التي ستكون نافذة حتى عام ٢٠١٠. وإن حكومتها وقعت في عام ٢٠٠٠ على بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً المرأة والطفل، وقمعه والمعاقبة عليه، وهو البروتوكول الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠٠١ وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي سيوفر مزيداً من الحماية الفعالة للفتاة. كما بدأت الأعمال التحضيرية للتصديق على تلك الصكوك الدولية وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

١٠٧ - وقالت إنه على الرغم من أن الاتحاد الروسي أنشأ خلال السنوات الـ١٠ الماضية نظاماً جديداً لتوفير حماية قانونية لمصالح الأطفال يتكيف مع الحالة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة، ما زالت هناك مشاكل تتطلب حلولاً عاجلة. وفي ذلك السياق، أجرت المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بيلامي، جولة عمل في الاتحاد الروسي في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، أكدت خلالها من جديد التزامها بمواصلة زيادة التعاون في مجالات الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وتعزيز حقوق الطفل. كما حظيت السيدة بيلامي بفرصة للتعرف على ثلاثة مشاريع تجريبية في سان بطرسبرغ: مركز "بيت العمل" للمجتمع وإعادة التأهيل، للفتيات المتأثرات بالعنف، ومستوصف "جوفنتا" للشباب، والبرنامج المكرس للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأولئك الذين يعانون من مرض الإيدز. وإن كافة الأنشطة هي جزء من برنامج أوسع لليونيسيف بعنوان "صحة الشباب ونماؤهم". وبمساعدة من اليونيسيف، تمت في ثماني مناطق في البلد إقامة سلطات تضطلع بمسؤولية الدفاع عن حقوق الطفل. وإن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على التفاعل مع اليونيسيف وسيقدم في المستقبل دعماً كبيراً لعملها الذي يستحق الثناء. وقالت إنه يجري حالياً إعداد برنامج جديد للتعاون بالنسبة للفترة

٢٠٠٣-٢٠٠٥، يأخذ في الاعتبار المسائل ذات الأولوية على الصعيد الوطني. وأخيراً، أثنت على شجاعة موظفي اليونيسيف الذين يضطلعون بمهمتهم الإنسانية الهامة بالنسبة لأطفال أفغانستان.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.